قمة كامب ديفيد الثانية
وانتفاضة الأقصى

د. عماد عواد*

بعد مرور ما يزيد عن عشرين عاما على قمة عام ١٩٧٨، كان لمنتجع كامب ديفيد فى الولايات المتحدة الأمريكية موعد جديد مع التاريخ ؛ حيث عاد ليستضيف أطرافًا جاءوا من الشرق الأوسط تلبية لدعوة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ، بهدف كسر الجمود الذى شهدته العملية السلمية ، وتمهيد الطريق لاتفاق نهائى من شأنه إعادة الأمن والسلام والاستقرار للمنطقة ، وبالإضافة إلى الولايات المتحدة ، التى احتفظت بدورها كراع لعملية السلام ، وجدت الدولة العبرية ، ممثلة فى رئيس وزرائها الجديد إيهود باراك ، مكانها فى كامب ديفيد ، بينما كان الطرف العربى المشارك هو ياسر عرفات ، الذى أضحى مع مرور الوقت رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية .

على غرار قمة كامب ديفيد الأولى ، أثارت قمة يوليو ٢٠٠٠، العديد من التساؤلات سواء قبل انعقادها أو خلاله ، أو حتى بعد انتهائها ، كان من بينها : ما هى الأسس التى استندت إليها المبادرة الأمريكية ، وهل كان المناخ الإقليمى مواتيا لنجاحها ؟ ألم تلمس وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت ، بنفسها خلال جولتها بالمنطقة ، فى بداية شهر يوليو ، عمق الهوة بين المواقف الفلسطينية

---

* باحث من مصر مختص بشئون الصراع العربى - الإسرائيلى .

والإسرائيلية ؟ هل يمكن إقامة علاقة مباشرة بين فشل القمة فى التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى من جانب ، واندلاع انتفاضة الأقصى من جانب آخر ؟ ما هى الآثار المحتملة لهذا الفشل على مستقبل عملية السلام طبقا لآليات أوسلو ؟

من أجل محاولة تقديم إجابات على هذه التساؤلات وغيرها ، قد يكون من المناسب فى البداية إبراز أوجه الاختلاف بين قمة كامب ديفيد الأولى ونظيرتها عام ٢٠٠٠، على أن يعقب ذلك تحليل للأسباب التى دفعت بالإدارة الأمريكية إلى الإقدام على مبادرتها فى هذا التوقيت ؛ وتنتقل الورقة بعد ذلك إلى طرح الإشكاليات التى ألقت بظلالها على أعمال القمة ، وأسهمت بشكل مؤثر فى تشكيل نتائجها . وفى الختام ، تتعرض الورقة لتبعات كل ذلك على مسار عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية خاصة ، وفى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة .

أولا : أوجه الاختلاف بين كل من كامب ديفيد الأولى والثانية .

١- الإطار الدولى : مما لاشك فيه أن الإطار الدولى الذى عقدت فيه كل من القمتين قد تباين بشكل جذرى . فكما هو معلوم ، اتصفت العلاقات الدولية فى السبعينيات باشتداد حدة التنافس بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، قطبى العلاقات الدولية آنذاك ، على منطقة الشرق الأوسط ، حيث وجدت كل من القوتين العظميين فى الصراع العربى - الإسرائيلى أرضا خصبة لتغذية صراعهما الهادف إلى بسط النفوذ فى المنطقة ؛ فمن جانبه ، سعى الاتحاد السوفيتى ، بمصالحه وتحالفاته فى الشرق الأوسط ، إلى أن يكون له كلمته فى الجهود الرامية إلى تسوية صراع لعب فيه دورا نشطا . وفى مواجهة المساعى

الحثيثة من قبل دبلوماسية أمريكية نشطة هادفة إلى وضعها خارج إطار جهود التسوية، بذلت موسكو قصارى جهدها لمواجهة «السلام الأمريكى» الذى بدأت ملامحه فى الظهور مع سياسة «الخطوة خطوة» التى صاغ أسسها، ووضعها موضع التنفيذ، وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر غداة حرب أكتوبر ١٩٧٣. ومن هذا المنطلق، لم تقتصر الدبلوماسية السوفيتية على العمل على الحد من إمكانية امتداد عملية السلام، التى أرست قمة كامب ديفيد أسسها، إلى أطراف عربية أخرى، وإنما سعت كذلك إلى «معاقبة» مصر على ما تم اعتباره آنذاك عملاً من أعمال «الخيانة». وقد أسفر كل ذلك عن بداية حلقة جديدة من حلقات «الحرب الباردة» فى الشرق الأوسط، ليس فقط بين موسكو وواشنطن، ولكن أيضا بين منظومة الدول المشكلة لما عرف بجبهة «الصمود والتصدى» من جانب، ونظام الرئيس السادات الذى سار قدما فى طريق التسوية السياسية مع الدولة العبرية من جانب آخر.

وفى المقابل، جرت أعمال قمة كامب ديفيد الثانية فى مناخ دولى مغاير تماما، ارتقت فيه الولايات المتحدة إلى مرتبة «القوة العظمى الوحيدة» فى إطار «نظام دولى جديد» فى طور التشكيل. وعلى حين تلاشى الاتحاد السوفيتى، ومعه «المعسكر الشرقى»، الذى اتخذ موقفا داعما للقضية الفلسطينية ومؤيدا للمطالب العربية، من الساحة الدولية، ظل دور الاتحاد الأوروبى هامشيا، على الرغم من الدعوات الفلسطينية والعربية المتكررة والمطالبة بدور أوروبى أكثر فعالية فى عملية السلام.

وفى هذا الإطار، الذى انتفت فيه أية منافسة للدبلوماسية الأمريكية، كان من المفترض أن تلعب واشنطن دور «الوسيط الأمين» و «الحكم العادل»، بعيدا

عن متطلبات وحسابات التوازن الدولى . كذلك كان من شأن مثل هذا الإطار الدولى أن يمكن « راعى » عملية السلام من ضمان التنفيذ الدقيق ، من قبل أطراف الصراع ، لما قد تسفر عنه المفاوضات من اتفاقيات يتم التوصل إليها تحت رعايته .

٢- طبيعة العلاقات بين طرفى المفاوضات : على خلاف ما كان عليه الحال بالنسبة للمفاوضات المصرية - الإسرائيلية فى نهاية السبعينيات ، لم يشكل اللقاء الفلسطينى - الإسرائيلى فى كامب ديفيد ظاهرة جديدة ، ألم يبدأ الطرفان مفاوضاتهما السرية والمباشرة عام ١٩٩٣، الأمر الذى تم تتويجه بالاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، وتوقيع الطرفين على اتفاق مبادئ فى سبتمبر ١٩٩٣؟ ألم تتوالى الاجتماعات واللقاءات منذ ذلك التاريخ بين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ، ورؤساء وزراء إسرائيل الذين تعاقبوا على السلطة بدءًا بإسحاق رابين ، ومرورا بشيمون بيريز وبنيامين نتانياهو ، وانتهاء بإيهود باراك ؟

٣- وضع الدولة العبرية فى المنطقة : لم يكن وجود الدولة العبرية فى الشرق الأوسط ، فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، محل معارضة من قبل العالم العربى ، كما كان عليه الحال إبان عقد قمة كامب ديفيد الأولى ؛ ففى الوقت الذى عقدت فيه قمة يوليو ٢٠٠٠، كانت الدولة العبرية تربطها معاهدات سلام مع كل من مصر والأردن ، ولديها مكاتب تمثيلية فى عدد من العواصم العربية ، وفضلا عن ذلك ، جاء الانسحاب الإسرائيلى الأحادى الجانب من الجنوب اللبنانى ليقلل ، من الناحية النظرية ، عدد الأطراف العربية المتورطة فى صراع مباشر مع إسرائيل .

٤- جوهر المفاوضات : على حين تناولت قمة كامب ديفيد الأولى قضية السلام فى الشرق الأوسط فى مجملها ، مع التطبيق على الجبهة المصرية ، اقتصرت قمة يوليو ٢٠٠٠ على معالجة المسألة الفلسطينية ، وعلى وجه التحديد القضايا الحساسة للمرحلة النهائية لعملية السلام : وضع القدس ، حدود الدولة الفلسطينية المنتظرة ، حق العودة للاجئين الفلسطينيين ، فضلا عن مصير المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وبناء على هذا ، كانت التحديات ضخمة ، حيث تعلق الأمر فى الواقع بلحظة حاسمة وضعت خلالها وجها لوجه « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » من جانب و« المتطلبات الأمنية » و« الطموحات التاريخية » للدولة العبرية من جانب آخر ، ومن ثم فإنه لم يكن واردا على الإطلاق ترحيل مناقشة المسائل الشائكة إلى مرحلة أخرى ، أو إلى مفاوضات مستقبلية على النحو الذى لجأ إليه الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر ، عام ١٩٨٧ ، لضمان نجاح القمة فى مواجهة كل من الموقف العربى الرافض آنذاك للمقترب الأمريكى ، والدبلوماسية السوفيتية المناهضة لإمكانية إقامة « السلام الأمريكى » فى الشرق الأوسط .

ثانيا : دوافع المبادرة الأمريكية .

تضافرت مجموعة من العوامل ، ذات الطابع الشخصى والإقليمى ، لحمل الرئيس كلينتون على توجيه الدعوة إلى كل من إيهود باراك وياسر عرفات للمشاركة فى اجتماعات قمة كامب ديفيد المغلقة ، وذلك على الرغم من التحفظات العديدة على مثل هذا اللقاء ، وتضاؤل نسبة نجاح مثل هذه القمة . ومن بين هذه الأسباب تجدر الإشارة إلى ما يلى :

١- فى عشية مغادرته النهائية للبيت الأبيض ، بعد مرور ثمانية أعوام ، حدا الرئيس الأمريكى الأمل ، وسيطرت عليه الرغبة ، فى تحقيق نصر سياسى لم يسبق له مثيل فى منطقة الشرق الأوسط ، وإذا كانت المعطيات الإقليمية قد حالت دون ذلك ، خلال فترة تولى بنيامين نتانياهو مقاليد الحكم فى إسرائيل ، فإن ذلك صار مباحا فى عهد خليفته إيهود باراك ، ألم يؤكد الأخير غداة توليه السلطة فى يوليو ١٩٩٩ عزمه على إقامة السلام مع العرب خلال فترة خمسة عشر شهرًا ، أو بالأحرى قبل نهاية ولاية الرئيس كلينتون الثانية والأخيرة ؟ ألم تبدِ الأوساط العربية رضاءها وتفاؤلها إزاء رحيل بنيامين نتانياهو ، ووصول إيهود باراك إلى منصب رئيس الوزراء فى إسرائيل ؟ وفضلا عن ذلك ، جاءت وفاة الرئيس السورى ، حافظ الأسد ، لتغلق مؤقتا ملف المفاوضات الإسرائيلية - السورية ، التى تحولت مع مرور الوقت إلى نوع من « حوار الأصماء » ، مما حمل الرئيس الأمريكى ، عمليا ، على التركيز على المسار الفلسطينى ، باعتباره الخيار الوحيد المتاح أمامه للوصول إلى غايته .

٢- حثت وفاة الرئيس حافظ الأسد الإدارة الأمريكية على إعادة حساباتها فيما يتعلق بفرص تحقيق السلام فى المنطقة مع تغير القيادات ، وطبقا للتحليلات الأمريكية ، فإن اتفاق سلام موقع من قبل الرئيس الراحل حافظ الأسد ، كان من شأنه أن يكون أكثر صلابة من أية اتفاقيات يمكن توقيعها من قبل خليفته ، حتى ولو تعلق الأمر بنجله . فإذا ما كانت هناك فرصة للحصول على تنازل سورى ، دون أن يثير ذلك أدنى معارضة ، فإن ذلك كان ممكنا فقط فى حياة الرئيس حافظ الأسد ، وفى المقابل فإن أدنى مؤشر على تقديم تنازلات من جانب خليفته ، على الأقل فى المدى القصير ، من شأنه أن تكون له تبعات سلبية ليس

فقط على مصداقيته، بل وحتى على شرعيته، وفى حقيقة الأمر، وفى هذا الخصوص، وطبقا لما ذكره المحلل الأمريكي توماس فريدمان، فإن «الأسد قد بقى فى السلطة فترة طويلة، ومع ذلك فإنه مات مبكرا جدا، نظرا لعدم التوصل إلى تسوية الصراع بين كل من سوريا والدولة العبرية فى حياته». وانطلاقا من هذا التحليل، كان على واشنطن أن تأخذ بعين الاعتبار حالة السن المتقدمة للقيادة الفلسطينية الحالية، بما يعنيه ذلك من ضرورة مضاعفة الجهود الرامية إلى انتزاع سلام إسرائيلى - فلسطينى قبيل اختفاء عرفات من الساحة السياسية. فعلى غرار حافظ الأسد، مثل ياسر عرفات بالنسبة للإدارة الأمريكية نوعية القيادة الكارزماتية التى يمكن التوصل معها إلى تحقيق السلام، فلم يكن عرفات مجرد «أب» للثورة الفلسطينية، وإنما أيضا كان قائدا معتدلا قادرا على فرض خيار السلام على الفصائل الفلسطينية.

٣- أدركت القيادة الأمريكية أن النكسات المتعاقبة التى تعرضت لها المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية قد وضعت عملية السلام على حافة الانهيار، مما قد يقود المنطقة برمتها إلى مرحلة جديدة من مراحل الاضطراب وعدم الاستقرار غير مضمونة العواقب، وفى الوقت الذى لم يكف فيه الفلسطينيون عن مطالبة الراعى الأمريكى للعملية بتحمل مسئولياته، كشفت الزيارات المتعاقبة للمنسق الأمريكى لعملية السلام، دنيس روس، وجولات وزيرة الخارجية الأمريكية، مادلين أولبرايت، فى المنطقة عن عدم قدرة الدبلوماسية الأمريكية، حتى على الحد من تدهور الموقف. وشهدت الفترة التى سبقت انعقاد القمة تصعيدا خطيرا، ففضلا عن المظاهرات الفلسطينية الصاخبة خلال شهرى مايو ويونيو ٢٠٠٠، تصاعدت حدة لهجة المؤسسة العسكرية

الإسرائيلية ، ووصلت إلى حد التهديد بقصف مقر القيادة العامة لياسر عرفات ، كذلك دفع إقدام الحكومة الإسرائيلية على إرسال تعزيزات عسكرية إلى الأراضى الفلسطينية ، وقيامها بتسليح المستوطنين ، إلى ترسيخ القناعة الفلسطينية بأن السلطات الإسرائيلية بدأت بالفعل فى الإعداد « للحل العسكرى » ، فى وقت أضحت معه التسوية السياسية بعيدة المنال نتيجة للتعنت الإسرائيلى من جانب ، وتنامى مشاعر الظلم والإحباط فى صفوف الفلسطينيين مما دفعهم إلى رفض أية تنازلات جديدة من جانب آخر . ألم تحذر العديد من الشخصيات الفلسطينية ، خاصة المعارضة ، الرئيس عرفات ، خلال شهر يونيو ٢٠٠٠ ، من أن آية تنازل يقدمه إلى إسرائيل قد يؤدى إلى اندلاع « حرب أهلية » ؟

٤ – قدم الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان عاملا جديدة وجب على الإدارة الأمريكية أخذ تبعاته فى الاعتبار لدى إعدادها لتحركها الدبلوماسى فى المنطقة ، بعد أن أدى هذا التطور إلى ارتفاع أصوات مطالبة باستئناف « الكفاح المسلح » باعتباره « الوسيلة الوحيدة لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضى المحتلة » ؟ وفى هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى ما أعلنه سكرتير عام حزب الله ، من أن « مفتاح النصر يتمثل فى الاستعداد للشهادة » ، وفى مجال المقارنة بين الخبرة اللبنانية والفلسطينية ، أشار الشيخ حسن نصر الله إلى حقيقة أن العمل السياسى للمقاومة اللبنانية كان فى خدمة العمل العسكرى ، على حين أنه فى الخبرات الأخرى ، خاصة الفلسطينية ، كان العمل العسكرى فى خدمة السياسة وليس بهدف التحرير ، وذلك على الرغم من أنه فى فلسطين كان يمكن للمقاتلين العمل فى قلب الأراضى المحتلة ، على العكس من لبنان حيث دارت الحرب فى المناطق الخارجية .

٥- كان على واضعى السياسة الأمريكية أن يأخذوا فى الحسبان المعطيات الفلسطينية الجديدة التى عكسها إقرار المجلس المركزى لمنظمة التحرير الفلسطينية ؛ البيان الختامى الذى نص على إقامة دولة فلسطينية مستقلة فى الثالث عشر من سبتمبر ٢٠٠٠ مع انتهاء الفترة الانتقالية السابق تحديدها من قبل الطرفين لإتمام المفاوضات حول الوضع النهائى ، وإذا كانت الإدارة الأمريكية أبدت معارضتها « للأعمال أحادية الجانب » التى يتخذها أى من الطرفين ، بما فى ذلك إعلان دولة من جانب واحد ، فإن ردود الفعل الإسرائيلية اتسمت بالحدة البالغة . فمن جانبه ، اعتبر دافيد ليفى ، وزير الخارجية الإسرائيلى آنذاك ، أن مثل هذا القرار المنفرد سيعنى فى واقع الأمر « انسحاب الفلسطينيين من عملية السلام » ، بما يعنيه ذلك من التخلى عن الالتزامات الناجمة عنها ، وأكد رئيس الحكومة بنفسه أن بلاده ستقوم بضم الأراضى الفلسطينية التى لازالت تحت سيطرة إسرائيلية فى مثل هذه الحالة .

٦- مثلت الأوضاع السياسية الداخلية فى إسرائيل وموقف الضعف المتزايد لحكومة إيهود باراك ، أحد المتغيرات التى أثرت على القرار الأمريكى بالدعوة للقمة ، فلقد صورت المفاوضات التى لا تنتهى مع الفلسطينيين باعتبارها أحد أسباب ضعف موقف الحكومة الإسرائيلية ، التى تعرض الائتلاف المكون لها للتفكك مع كل مرحلة من مراحل تلك المفاوضات ، وفُسر تردد إيهود باراك فى الإقدام على تنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار فى الضفة الغربية على ضوء ذلك . فمن وجهة نظر رئيس الوزراء الإسرائيلى فإن إعادة الانتشار كانت ستؤدى إلى أزمة سياسية ، وبالتالى فإنه كان من الأجدى ضمه إلى اتفاق التسوية النهائية ، بما يعنيه ذلك من تمكينه من الصمود أمام الانتقادات الموجهة لسياسته ،

فضلا عن زيادة قدرته التفاوضية فى المرحلة الحاسمة . ومن هذا المنطلق ، أوضح إيهود باراك ، أن الطريق الوحيد للخروج من الأزمة يتمثل فى عقد قمة ثلاثية تحت رعاية الرئيس كلينتون ، وهى الفكرة التى لم تلق حماسًا من قبل الطرف الفلسطينى الذى فضل أن يسبق القمة تنفيذ المرحلة الثالثة لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلى والتى كان مقررا لها ٢٣ يونيو وتم تأجيلها إلى ٧ يوليو ٢٠٠٠. وبناء على ما تقدم ، فإنه لا يسع الباحث إلا التساؤل عما إذا كان عقد قمة كامب ديفيد لم يكن إلا نتيجة « للضغوط » الإسرائيلية على إدارة أمريكية راغبة فى تحقيق نصر سياسى فى المنطقة ، وفى واقع الأمر ، مالت الإدارة الأمريكية تدريجيا إلى تبنى المقولة الإسرائيلية الذاهبة إلى أن اللقاء على مستوى القمة يمكنه سد الفجوة بين مواقف الطرفين فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية . وعلى الجانب الأمريكى ، فإنه على الرغم من الشكوك فى إمكانية نجاح القمة ، تزايدت القناعة بأن عقد مثل هذه القمة سيكون فى حد ذاته إنجازا للرئيس كلينتون حتى فى حالة الفشل ، فإن الرئيس الأمريكى سيكون قد أظهر « إخلاصه » و « إرادته » باعتباره صديقًا لعرفات ، وحليفًا لباراك ، على بذل قصارى جهده لتذليل العقبات .

ثالثًا : إشكاليات القمة .

١- غموض العملية السلمية : على خلاف قمة ١٩٨٧، فإن قمة ٢٠٠٠ وقع عليها عبء التعرض لقلب الصراع وقضاياه الحساسة ، التى طالما تم تأجيلها عن عمد ، بغية تجنب مواجهتها ، ومع تعثر المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية على مدى سبعة أعوام ، يبدو أن مفهوم « المرحلة الانتقالية » ، الذى أرسته عملية أوسلو ، ومن قبلها قمة كامب ديفيد الأولى ، متضمنا إقامة « سلطة حكم ذاتى »

فلسطينية ، أحد الأساليب الرامية إلى تأجيل الفصل فى القضايا الجذرية وإطالة أمد الحسم النهائى للصراع ، فمن حيث المبدأ ، تعلق الأمر بمرحلة زمنية محددة يتم خلالها إعداد الطرفين للتعايش جنبا إلى جنب . إلا أنه من الناحية العملية ومن خلال متابعة مسار عملية التنفيذ وعقباتها ، بدا واضحا أن الأسلوب المتبع هدف أساسا إلى تأجيل المواجهة الدبلوماسية بين مقولتين متعارضتين ، وفى هذا السياق ، برزت أولى إشكاليات قمة كامب ديفيد ، من حيث تسليطها الأضواء على غموض « العملية » السلمية الإسرائيلية - الفلسطينية ، ونظريا ، فإن مصطلح « عملية » يقصد به تلاحق منتظم للخطوات والإجراءات فى إطار نسق معين ، من شأنه أن يؤدى إلى نتيجة محددة سلفا ، ويتطلب ذلك توافر رغبة حقيقية من جانب الأطراف المعنية للوصول إلى هذه النتيجة ، وتأسيسا على هذا التعريف ، يمكن القول إن « العملية » التى شهدتها العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية منذ انطلاقها ، لم تستجب لهذه المتطلبات بدليل العثرات المتوالية التى واجهتها ، وما تميزت به من عدم الالتزام بالأطر الزمنية المتفق عليها ، هذا إلى تباين الرؤيتين الفلسطينية والإسرائيلية للنتيجة النهائية ، واقتصار هدف راعيها على استمراريتها دون إثمارها .

٢- التأثير السلبى لعامل الوقت : أبرزت قمة كامب ديفيد بشكل سافر التأثير السلبى الذى مارسه عامل الوقت على الجهود الرامية لتسوية القضايا الأساسية للصراع : وضع القدس ، مصير اللاجئين ، المستوطنات اليهودية ، فضلا عن حدود الدولة الفلسطينية المرتقبة ، فمع مرور الوقت تعرضت كل من هذه القضايا لتطورات ضخمة ، قللت من فرص إيجاد تسوية لها ، بل وتحول معها البعض إلى موضوعات « محرمة » يتعذر الاقتراب منه أو المساس به ، فعلى

الجانب الإسرائيلى ، تم فرض تدريجى « لأمر واقع » على الأرض يصعب تجاهله أو حتى الالتفاف حوله خلال المفاوضات نظرا لارتباطه إما « بعقدة الأمن » وإما بأساطير « الحدود التاريخية » للدولة العبرية ، وفى المقابل تحولت المواقف الأساسية النابعة من « الحقوق المشروعة » للشعب الفلسطينى المتضمنة فى القرارات الدولية ، إلى « عقائد » توارثتها الأجيال سواء فى مخيمات اللاجئين أو داخل الأراضى الفلسطينية تحت الاحتلال ، وفى ظل هذه الظروف أضحى هامش المناورة للمفاوضين فى كامب ديفيد ضيقا للغاية ، حتى مع افتراض وجود النوايا الحسنة لكل من طرفى المفاوضات ، وهنا يجدر التساؤل ، هل تطلب الأمر « معجزة » للخروج من هذا المأزق على النحو الذى ردده الراعى الأمريكى لعملية السلام ؟ إن قراءة الوضع السياسى فى المنطقة عشية انعقاد القمة من جانب ، واستعراض تاريخ العملية السياسية منذ بدايتها من جانب آخر يدفعان إلى الرد بالإيجاب ، وليس أدل على ذلك مما كشفت عنه استقصاءات للرأى أجريت خلال شهر يوليو ٢٠٠٠ من أن أغلبية الإسرائيليين والفلسطينيين ، على السواء اتفقوا على رأى واحد ، مفاده أن التوصل إلى اتفاق على قيام « دولتين لشعبين » لم يكن من شأنه أن يضع نهاية للصراع التاريخى بين الإسرائيليين والفلسطينيين . فعلى حين اعتبر الطرف اليهودى أن الفلسطينيين ستكون لهم على الدوام ادعاءات أرضية هنا وهناك ، لم يعترض الفلسطينيون على ذلك ، استنادا إلى قناعتهم بأن الاتفاق لا يمكن إلا أن يكون على حساب التجسيد الكامل والأمين لحقوقهم المشروعة .

٣- إشكالية أسلوب الحلول الوسط : فى مواجهة هذا الموقف ، أوضح الرئيس بيل كلينتون تفضيله لأسلوب « الحلول الوسط » ، والتى وصفها بأنها تمثل

« مفاتيح السلام الدائم » فى الشرق الأوسط ، أخذًا فى الاعتبار أن « الحلول الوسط » التى يلزم البحث عنها ، تلتزم بالأمر الواقع ، الذى سبق وأن اعتبرته قرارات الأمم المتحدة « باطلا » ، ومن المفارقة أن هذا « الأمر الواقع » فرض تحت سمع المجتمع الدولى وبصره بصفة عامة ، والراعى الأمريكى لعملية السلام بصفة خاصة والذى أظهر تآمرًا واضحا مع الدولة العبرية .

إن « صعوبة » مفاوضات كامب ديفيد الثانية ، وتلك التى سبقتها ، كمنت فى حقيقة أن العملية السلمية ابتعدت عن المواقف الواضحة التى سبق للمجتمع الدولى أن أقرها من خلال قرارات المنظمة الدولية فيما يتعلق بكل من القضايا المطروحة على جدول أعمال القمة ، فمن خلال قراراتها العديدة ، قدمت الأمم المتحدة تصورا واضحا لكيفية معالجة قضايا الصراع الرئيسية : حق العودة أو التعويض للاجئين الفلسطينيين ، اعتبار القدس الشرقية وقطاع غزة والضفة الغربية أراضٍ محتلة ، رفض « القانون الأساسى » الخاص بإعلان القدس عاصمة أبدية للدولة العبرية ، أحقية الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ، ضرورة تفكيك المستوطنات اليهودية ، عدم الاعتراف بالإجراءات الهادفة إلى تغيير الطبيعة الديموجرافية للأراضى المحتلة .

٤- تناقض المقترحات الأمريكية فى معالجة قضايا الشرق الأوسط : وفرت قمة كامب ديفيد الثانية مناسبة فريدة لإبراز التناقض القائم بين مصطلحين رئيسيين دأبت الدبلوماسية الأمريكية على استخدامهما فيما يخص قضايا الشرق الأوسط : « حل وسط » و « شرعية دولية » . ولعلنا نجد فى هذا التناقض تفسيرا ، وإن لم يكن شاملًا لصعوبة المفاوضات فى كامب ديفيد . فالبحث عن « حل

وسط » كان يعنى أن توفر القمة إطارا لمفاوضات مباشرة تحت إشراف طرف ثالث يعمل على سد الفجوة بين مواقف الطرفين المتصارعين ، من خلال طرح بدائل تقف فى منتصف الطريق بين التطلعات والمواقف المعلنة سلفا من جانبهما . أما تطبيق « الشرعية الدولية » فإنه يتضمن أن يكون راعى عملية السلام قادرا على دفع الأطراف المشاركة فى القمة إلى الرجوع عن الإجراءات المخالفة للمبادئ والأعراف الدولية ، وإلزامها بالامتثال لما تفرضه هذه المبادئ والأعراف من مواقف ؛ استنادا إلى سابق قيام الولايات المتحدة بفرض تطبيق مبادئ « الشرعية الدولية » فى الشرق الأوسط إبان الغزو العراقى للكويت عام ١٩٩٠ ، أعلن الطرف الفلسطينى تمسكه بهذا المصطلح ، مطالبا بوضعه محل التنفيذ . فإزاء كل نقطة من نقاط البحث ، كان المفاوض الفلسطينى قادرا على إبراز قرارات محددة صادرة عن المنظمة الدولية ، وتعلقت النقطة الوحيدة التى كان باب التفاوض مفتوحا حولها بمبدأ أحقية كل دولة من دول المنطقة فى العيش داخل « حدود آمنة ومعترف بها » ، وحتى فى مواجهة التفسير اليهودى لكيفية تطبيق هذا المبدأ تفسيرًا يبرر استيلاء إسرائيل على أجزاء من الأراضى الفلسطينية ، استند الفلسطينيون إلى ديباجة نفس القرار المتضمن المبدأ المشار إليه (القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن) والتى أدانت « الاستيلاء على الأراضى عن طريق القوة » . وانطلاقا من ذلك ، دفع المفاوض الفلسطينى بأن شعبه سبق وأن قبل « حلا وسطا » من خلال اعترافه بسيادة إسرائيل على جزء من أراضى فلسطين تحت الانتداب البريطانى ، وتساءل عن وجه حق ، عن الأسباب التى تجبره على قبول ما هو أقل مما حصلت عليه مصر (فى قمة كامب ديفيد الأولى عام ١٩٨٧) ، ولبنان (فى مايو ٢٠٠٠) ، ففى كلتا الحالتين تعلق الأمر بالتطبيق

الكامل والدقيق لقرارى الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٤٢٥.

٥- الدوافع الفلسطينية للدخول فى عملية السلام : أثارت قمة كامب ديفيد الثانية إشكالية أخرى تتعلق بكيفية تفسير قبول الطرف الفلسطينى للدخول فى مفاوضات شابها الغموض منذ البداية فيما يتعلق بأهدافها النهائية ، إذا كان فى نيته التمسك بالتطبيق الكامل لقرارات الشرعية الدولية ؟ ألم تتضمن عملية السلام مرحلتين تتعلق أولاهما بالحكم الذاتى ، فى حين تتم معالجة القضايا الرئيسية فى مفاوضات أطلق عليها مفاوضات الوضع النهائى ؟ إن الإجابة على هذا التساؤل تعود إلى التوازنات الدولية والإقليمية التى سادت منذ بداية عملية السلام فى مدريد عام ١٩٩١، فمن جانب ، لم يكن أمام الفلسطينيين خيار بديل ، حيث حمل رفض هذه الصيغة فى طياته استمرارية الجمود الذى ساد آنذاك والذى اتسم بالرفض الإسرائيلى حتى لفكرة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية أو اعتبارها شريكا فى عملية سياسية ، ومن جانب آخر أظهرت الدبلوماسية الأمريكية عجزا عن الحصول على أكثر من ذلك من جانب « الحليف الإسرائيلى » الذى حرص على ألا تتضمن مقررات مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط أى تأثير محتمل على مصير الملفات الرئيسية للصراع .

٦- عدم الثقة فى عدالة التسوية التى يمكن أن تسفر عنها المفاوضات . على الرغم من التعتيم الإعلامى المفروض على أعمال القمة ، فإن ما تسرب عنها من معلومات كان كافيا لتأجيج مشاعر القلق والتوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين . لكن مما يدعو للدهشة أن عدم تمكن القمة من التوصل إلى اتفاق قوبل بمشاعر الرضاء من كل من الطرفين وإن كان ذلك لأسباب مختلفة ، رغم تحذيرهما

القَبْلى من فشلها .

٧- محدودية الدور الأمريكى وقيوده : قدمت القمة مجددا دليلا واضحا على حدود النفوذ الأمريكى على « الحليف » الإسرائيلى ، الذى أضحى متمرسا على استثمار « العلاقات الخاصة » بين البلدين ، متبنيا الاستراتيجية القائلة بأن « أفضل وسائل الدفاع هى الهجوم » ، وفى هذا السياق قام رئيس الوزراء الإسرائيلى باستغلال فرصة انعقاد قمة يتم خلالها طرح مسائل حيوية لبلاده ، من أجل الإعلان عن تخلى الدولة العبرية عن صفقة بيع أربع طائرات « أواكس » إلى الصين ، وذلك على الرغم من مقاومة إسرائيل طوال شهور عديدة للضغوط الأمريكية الرامية ، على وجه التحديد ، لانتزاع هذا الموقف ، وفى معرض تبريره للقرار ، أشار إيهود باراك فى خطابه للرئيس الصينى إلى أن إسرائيل وجدت نفسها غير قادرة على احترام توقيعها بسبب « الجهود التى يتم بذلها بالمشاركة مع الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق تاريخى يحفظ مصالحها الحيوية فى الشرق الأوسط » . وأمام هذا الموقف يثور التساؤل عن العلاقة بين « صفقة سلاح » إلى الصين عارضتها الولايات المتحدة من جانب ، وقمة عالجت مسائل لا تخص إلا الإسرائيليين والفلسطينيين من جانب آخر . إن رئيس الوزراء الإسرائيلى كان يتوقع مكافأته من قبل الإدارة الأمريكية مكافأة على صلة وثيقة بالمسائل موضع التفاوض فى كامب ديفيد ، وبالتالى تكون على حساب مطالب الطرف الفلسطينى الذى لا يوجد فى حوزته ما يمكنه من التأثير على موقف راعى عملية السلام .

خاتمة :

بعد مرور أربعة عشر يوما من المفاوضات المكثفة ، بمشاركة أمريكية نشطة على أعلى المستويات ، أعلن الرئيس بيل كلينتون ، فى الخامس عشر من يوليو ٢٠٠٠ نهاية أعمال قمة كامب ديفيد الثانية دون التوصل إلى اتفاق . وعلى الرغم من ذلك امتنع الرئيس الأمريكى عن وصف ذلك بالفشل ، مفضلا التأكيد على أنه « تم إحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية » . كذلك حصل الرئيس الأمريكى على التزام من القيادة الإسرائيلية والفلسطينية بتجنب « العنف » و « الأعمال الفردية » التى من شأنها تقويض السلام ، وتعهد كل من عرفات وباراك بمواصلة عملية السلام حتى يتم تتويجها بالنجاح .

وفى محاولة جدية من الإدارة الأمريكية للضغط على الفلسطينيين بغية تحريك المفاوضات ، تضمن الحديث الصحفى الذى أدلى به الرئيس كلينتون فى الثامن والعشرين من يوليو ٢٠٠٠ ، ونقله التليفزيون الإسرائيلى ، العديد من الإشارات والرسائل الموجهة إلى القيادة الفلسطينية ، ليس فقط بغرض حثها على مراجعة مواقفها المعلنة ، بل أيضا للضغط عليها من أجل تجنب إعلانها قيام الدولة الفلسطينية من جانب واحد على النحو الذى دأب الرئيس عرفات على ترديده منذ عودته من اجتماعات القمة ، وخلال الحملة الدبلوماسية التى خاضها فى عدد كبير من عواصم العالم بغية حشد التأييد والاعتراف بالدولة المنتظرة ، ففى حديثه الصحفى ، أوضح الرئيس كلينتون أن باراك كان أكثر شجاعة وقدرة على الإبداع خلال القمة ، مما كان عليه الحال بالنسبة لرئيس السلطة الفلسطينية .

وعَبَّر كلينتون عن قناعته بأن العمل « بشكل منفرد » والخروج من عملية السلام سيكون « خطأ جسيما » من قبل الفلسطينيين . وفى هذا الصدد ، ركز على أن إقدام الفلسطينيين على الإعلان بشكل فردى عن قيام دولتهم ستكون له آثار عديدة ، كما أنه سيدفع الولايات المتحدة إلى إجراء مراجعة شاملة للعلاقات معهم ، وبالنسبة لموضوع القدس ، كشف الرئيس كلينتون عن أنه كان راغبا على الدوام فى نقل السفارة الأمريكية إلى القدس الغربية ، وأنه على ضوء ما حدث خلال اجتماعات قمة كامب ديفيد ، فإنه فى صدد بحث هذه المسألة !

وبناء على ما تقدم ، وعلى الرغم من محاولة الإدارة الأمريكية « المحافظة على الاستقرار » ، فى ظل صعوبة « إقامة السلام » ، فإنه يمكن القول إن فشل القمة حمل فى طياته تلاشى ما تبقى من آمال فى إمكانية تصحيح مسار العملية السلمية طبقا للمعطيات القائمة .

فمؤدى ما سبق أن الجهود الدبلوماسية قد تم استنفادها وأنه لم يعد أمام الفلسطينيين إلا خيار الكفاح المسلح ، الذى دأبت الأطراف المشككة فى العملية السلمية منذ بدايتها على طرحه باعتباره السبيل الوحيد لتحريك الأمور وإعادتها إلى نصابها السليم ، وحتى أثناء انعقاد القمة ، ارتفعت الأصوات الفلسطينية المطالبة بانسحاب الرئيس عرفات من المفاوضات التى تم وصفها بأنها « مؤامرة » على مصالح الشعب الفلسطينى ، وأكد قياديو حركة حماس ، فى الثالث والعشرين من يوليو ٢٠٠٠ ، على ضرورة مواصلة الكفاح ضد المحتل ، واستعادة الأراضى والأماكن المقدسة من خلال الكفاح المسلح .

وفى واقع الأمر ، كانت هناك العديد من المؤشرات على أن المنطقة تتجه نحو

« ثورة » أو « انتفاضة » جديدة فى كافة الأراضى الفلسطينية ، وبقى التساؤل حول توقيت اندلاعها ، وأهدافها ، وانعكاساتها على العالم العربى والمسرح الدولى ، فإذا كانت الانتفاضة الأولى قد مهدت الطريق إلى بداية عملية السلام فى مدريد ، فهل ستشكل الانتفاضة الجديدة نقطة انطلاق لعملية سلام أخرى ، فى وقت انعدمت فيه الثقة بين الطرفين وظهر قصور العملية السابقة وعدم قدرتها على ترجمة المطالب الفلسطينية فى حدها الأدنى على أرض الواقع ؟ أم على العكس سيمثل ذلك مقدمة لعودة الصراع إلى نقطة البداية ، واضعا الدولة العبرية بسياساتها العدائية فى مواجهة العالم العربى الرافض لأيديولوجية الهيمنة الإسرائيلية ومفهوم السلام العبرى ؟

وفى غياب إجابات واضحة على هذه التساؤلات ، فإنه مما لا شك فيه أن زيارة زعيم الليكود ، إرييل شارون إلى المسجد الأقصى فى الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠ ، مثلت « القشة التى قصمت ظهر البعير » ، حيث أطلقت شرارة انتفاضة كانت كاملة تحت السطح ، أما فيما يخص أسبابها ودوافعها وأهدافها ، فإن الأمر يتجاوز بكثير هذه الزيارة .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE LA RECHERCHE ET DES ETUDES
عضو اتحاد الجامعات العربية